

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271213 271213 13-59800X (A)



البيان

التعليم كوسيلة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مقدمة

في عام ٢٠٠٠، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية التي تضم ثمانية أهداف إنمائية يُراد تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وكانت الأهداف فعالة في توليد وعي عالمي، وتخصيص الموارد، وتوحيد الجهود الإنمائية، وزيادة المساءلة فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. غير أنه مع اقتراب عام ٢٠١٥، لا بد أن تعتمد الدول الأعضاء إطاراً للمتابعة يحافظ على الزخم ويضمن الاستمرارية. وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة للبناء على إنجازات سابقة بينما تتناول أبعاد وثغرات الإطار الحالي، ولا سيما في سياق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويعد الهدف ٣، الذي يهدف إلى “تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة” الهدف الذي يركز على المساواة بين الجنسين (كما أن الهدف ٥ عن الصحة النفسية يتعلق أيضاً بالمساواة بين الجنسين، ولكنه يخرج عن نطاق هذا البيان). وتعتبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً ضمنياً لا ينطوي فقط على أهمية في حد ذاته، وإنما “شرط أساسي” أيضاً للتنمية المستدامة، كما جاء في الورقة التي أصدرتها عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ذلك لأن النمو الاقتصادي القوي والمستدام والمتوازن يعتمد على تحقيق المزيد من المساواة في جميع البلدان. غير أن النجاح في تحقيق هذه الغاية كان محتلطاً. فرغم التقدم الذي أحرز في بعض المجالات، إلا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا تزال “مهمة غير مكتملة” على نطاق جميع البلدان.

ويضع الهدف ٣ غاية محددة وهي “إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥”. والمؤشرات الثلاثة لقياس هذه الغاية هي نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ وحصة النساء في الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

ويعتبر التعليم بمثابة قصة نجاح في الإطار الأصلي، نظراً لأن بعضاً من أفقر البلدان قد قطعت بعضاً من أكبر الأشواط. وطبقاً لورقة أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بعنوان “توفير التعليم للجميع: ما بعد عام ٢٠١٥: رسم خرائط

الإجراءات الدولية الحالية لتعريف خطة التعليم والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة ١٨ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٩ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي إثيوبيا، زاد الالتحاق بمقدار ٣ ملايين شخص في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧، وانخفضت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من ٦٣ في المائة إلى ١٦ في المائة. غير أنه بينما أُحرز تقدم كبير بمرور الوقت في التعليم الابتدائي، إلا أن الفوارق بين الجنسين تبدو ملحوظة ومتفاوتة بدرجة أكبر في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي، طبقاً للتقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣. وسيركز هذا البيان على تعليم البنات، وسيستخدم أمثلة عن العنف الجنساني المتعلق بالمدارس لبيان أوجه القصور في الإطار الإنمائي الحالي من أجل توفير معلومات أفضل لخطة أكثر فاعلية وشمولاً للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ تدرج المساواة بين الجنسين بجميع أبعادها.

أوجه قصور يلزم التصدي لها

أشارت المشاورة المواضيعية العالمية عن التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي عقدها اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في تقريرها بعنوان “جعل التعليم أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥” إلى أنه على الرغم من أنه قد قطعت أشواط كبيرة في التعليم، إلا أنه لا يزال هناك نحو ٥٧ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية، من بينهم ٣١ مليون فتاة، لم يلتحقوا بالمدارس بسبب تحديات مالية واجتماعية ومادية. وتحدد مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات ما يلي باعتباره عقبات تعترض تحقيق هدي التعليم والمساواة بين الجنسين: نوعية التعليم الرديئة؛ والافتقار إلى مدرسين “على وعي بالمنظور الجنساني”؛ والفقر المدقع؛ والمعايير والممارسات الجنسانية التمييزية؛ والتفاوت الهيكلي؛ والعنف ضد الفتيات. ويشكل العنف الجنساني في المدارس على وجه الخصوص عقبة خطيرة أمام المساواة بين الجنسين في التعليم، نظراً لأنه يؤثر تأثيراً سلبياً على مشاركة وانتظام واستبقاء البنات في المدرسة.

التحدي الجوهري: العنف الجنساني المتعلق بالمدرسة

يعد العنف ضد البنات في المدارس مشكلة منتشرة وإن كانت مستترة إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم. فقد عرّفت منظمة Plan Canada، في مطبوع معنون حق البنات في التعلم بدون خوف: العمل على إنهاء العنف الجنساني في المدرسة، العنف الجنساني في المدرسة بأنه “من أعمال العنف الجنسي، والبدني، أو النفسي الذي يتعرض له الأطفال داخل المدارس وخارجها بسبب أدوار أو معايير نمطية تعزى إلى نوع جنسهن، أو هويتهن الجنسية، أو يُتوقع أن تكون لهذا السبب”. وهذا النوع من العنف يرتكبه المدرسون والطلبة، وغالباً

ما يأخذ شكل عنف جنسي، وتسلب، وعقاب بدني، وتهديدات، وتخويف. ويقدر أن ما لا يقل عن ٢٤٦ مليون ولد وفتاة يعانون من العنف الجنساني المتعلق بالمدرسة كل عام. والبنات معرضات بشكل خاص للتحرش الجنسي، والاغتصاب، والإكراه، والاستغلال، والتمييز من جانب المدرسين، والموظفين، والأقران. وهذا النوع من العنف له آثار ضارة ومستمرة على أعمال حق البنات في التعليم والتعلم في بيئة مدرسية مأمونة، نظراً لأن العنف ضد البنات لا يمثل فقط عائقاً أمام التعليم، بل إن الافتقار إلى التعليم يشجع على العنف ضد البنات.

ومع أنفرادى الدول والمجتمع الدولي قد اتخذوا بالفعل بعض الإجراءات لمواجهة هذه المشكلة بإصدار بيانات عامة، تؤكد التزامهم بالتصدي لمثل هذا العنف، وإصدار أدلة ومبادئ توجيهية عن المدارس المأمونة، إلا أن قدراً ضئيلاً من العمل قد تم بالفعل لتنفيذ الالتزامات السابقة، ومتابعتها، وتقييمها.

ويحث المدافعون عن حقوق الإنسان الدول والمجتمع الدولي على وضع آليات ملموسة وملائمة للرصد والإبلاغ والإنفاذ من أجل مساءلة الدول عن مكافحة العنف الجنساني المتعلق بالمدرسة، واحترام الالتزامات السابقة المتعلقة بمثل هذا العنف.

الافتقار إلى أهداف ومؤشرات وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن المساواة بين الجنسين

تعد الأهداف والمؤشرات والبيانات المصنفة على أساس نوع الجنس عن المساواة بين الجنسين ضرورية لإعداد خطة شاملة وفعالة لما بعد عام ٢٠١٥. وكما جاء في المشاورة المواضيعية العالمية عن التعليم، كان تنفيذ كل هدف من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية يعمل على أنه محاولة فردية، مع الحد الأدنى من التركيز على التفاعل بين الأهداف، وكيف أن جهود تحقيق أحدها يؤثر على الآخر. ويتعلق اثنان من الأهداف على وجه التحديد بالنساء والفتيات، وهما الهدف ٣ عن المساواة بين الجنسين والهدف ٥ عن الصحة الإنجابية؛ وهناك هدفان آخران لهما مؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس، وهي مؤشرات الهدف ١ عن الفقر، ومؤشر الهدف ٧ عن الموارد المائية. ومع أن الأهداف الباقية لا تتعلق مباشرة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، إلا أن الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ينطوي على مشكلة خاصة نظراً لأن غايات ومؤشرات المساواة بين الجنسين تعد حاسمة لحشد العمل وتعبئة الموارد. فعندما تظهر الفتيات والنساء في جمع البيانات وإعداد التقارير، فإن الحكومات والجهات المانحة تستثمر المزيد في تحقيق المساواة بين الجنسين. ولهذا، يعد الاستثمار الجاري في بناء القدرة الإحصائية ورصدها ضرورياً لتحسين قياس مؤشرات المساواة بين الجنسين في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

بيانات غير كافية عن إعداد التقارير

لإعداد خطة فعالة لما بعد عام ٢٠١٥، فإن الأمر يحتاج إلى مواءمة أفضل وتنسيق للبيانات الوطنية والرصد الدولي. وقد اعترفت الأمم المتحدة بأن البيانات التي تصدر على المستوى الوطني لا تصل جميعها إلى النظام الإحصائي الدولي. وعلى سبيل المثال، مع أن كيانات على المستويات الدولية والوطنية والمحلية قد اعترفت بالعنف الجنسي المتعلق بالمدرسة باعتباره مشكلة خطيرة ومستمرة، إلا أنه يلزم وضع نهج مستدام ومنهجي. فلا يزال مثل هذا العنف يمثل عائقاً أمام حق البنات في التعليم، كما أن له آثاراً مستديمة على كافة جوانب المجتمع. وتنبع هذه الحالة إلى حد كبير من الافتقار إلى بيانات وإحصاءات موثوق بها عن حوادث العنف ضد الفتيات بسبب إحجام الدول عن التحقيق في العنف، وكذلك مخاوف الضحايا المرتبطة بالإبلاغ عن العنف، وخاصة العنف الجنسي. ونتيجة لذلك، لا يزال العنف ضد الفتيات في المدارس من الأمور غير المعترف بها وغير المرئية إلى حد كبير.

وتوجد بيانات غير كافية عن الإبلاغ على نطاق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك متابعة كافية لتحديد ما إذا كانت الدول قد أنشأت آليات سرية للإبلاغ يسهل الوصول إليها، ونفذت سياسات وبرامج مناهضة للعنف من منظور جنساني، وحسنت جمع البيانات لإعداد إحصاءات عن العنف ضد الأطفال، كما أوصى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال. ولهذا ينبغي للأمم المتحدة وضع إطار مؤسسي على المستوى الدولي لاعتبار الدول مسؤولة عن مواصلة تنفيذ التزاماتها لمكافحة العنف ضد المرأة ومنعه.

توصيات للعمل

إن منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان:

- تحث الدول الأعضاء والأمم المتحدة على اتخاذ نهج من شقين عند إعداد الخطة لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق اعتماد هدف قوي قائم بذاته عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما أوصى بذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإدراج غايات ومؤشرات خاصة بالمساواة بين الجنسين للأهداف الأخرى، وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس.
- توصي بأن يكون لكل هدف غايات ومؤشرات واضحة.
- تحث الدول الأعضاء والأمم المتحدة على إدراج التوصيات التي اتخذت في الخطة لما بعد عام ٢٠١٥، مع تحسين إطار الأهداف الإنمائية للألفية وضمان استمراره.